

تدريس اللغة الأمازيغية وسؤال التأطير التربوي

مولاي العربي الحسناوي العلوي

مقدمة:

في سياق إعادة هيكلة منظومة التربية والتكوين، شهد تاريخ المدرسة المغربية حدثاً غير مسبوق، تجلّى في إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية الوطنية سنة 2003. الأمر الذي شكّل قيمة مضافة في مدارسنا لما له من إيجابيات على المديين المتوسط والبعيد؛ عبر إعادة بناء شخصية وهوية الإنسان المغربي على مبدأ التعدد في ظل الوحدة، غير أن هذا الإدماج لم يتم دون مواجهة مجموعة من الصعوبات والإكراهات الذاتية منها والموضوعية.

الآن ومع تجاوز تدريس اللغة الأمازيغية مرحلة الانطلاق ابتداء من الموسم الدراسي 2003/2004، وصولاً إلى يومنا هذا، وفي غضون هذا الحيز الزمني عرف الحقل التربوي مبادرات كثيرة وحركية لافتة وتغيرات طالت القوانين والمراسيم، والمناهج والبرامج والبيداغوجيات والمقاربات، وبطبيعة الحال لم يكن أمر تدريس اللغة الأمازيغية بمنأى عن ذلك. تأسيساً على ذلك، وبعد هذه المدة الزمنية، وبعد هذا التراكم النوعي والكمي الذي ترتب عن ذلك الإدماج، يحق لنا أن نساءل: ما الذي تتحقق في هذا الإطار إلى حدود الآن؟ ما حجم مساهمة الفاعلين التربويين الذي أسند لهم أمر تدريسها وتأطيرها؟ ما مدى رضا نساء ورجال التعليم أساتذة (ات) ومفتشين (ات) عن عملهم بهذا الخصوص؟ ما دور التفتيش التربوي في إنجاح أطوار هذا المشروع بصفة عامة؟ وتأطير تدريس اللغة

” عرف الحقل التربوي مبادرات كثيرة وحركية لافتة وتغيرات طالت القوانين والمراسيم، والمناهج والبرامج والبيداغوجيات والمقاربات، وبطبيعة الحال لم يكن أمر تدريس اللغة الأمازيغية بمنأى عن ذلك “

ولغة، كما لم يكن فتح هذا الملف دون أن يقفز إلى الواجهة سؤال التربية والتعليم.

هذا السياق الذي اتخذ فيه القرار السياسي بإدراج الأمازيغية في منظومتنا التربوية اتصف بالمواصفات التالية: من الناحية السياسية تولى جلالة الملك محمد السادس الحكم مع ما رافق ذلك من طموحات وتطلعات وانتظارات جديدة.

ظهور أشكال من المراجعة والمساءلة والنقد والحوار والتوافق، واللغة الأمازيغية لم تكن بمنأى عن هذه الدينامية.

إن العنوان الناظم لهذه المرحلة، هو بناء المجتمع الحدائي الديمقراطي، مما يعني أن الأمازيغية قد انتقلت وبشكل حاسم من موقع الطابو إلى أحد العناصر الداعمة للانتقال نحو الديمقراطية، لتصبح بذلك أحد ثوابت الوطنية المغربية وأحد أسس السيادة في المغرب المعاصر.

فرض هذا السياق تجاوز السجال العمومي القديم حول موضوع الأمازيغية الذي كان يؤطره منطلق صراع الوجود، والانتقال به إلى نقاش سياسي وعلمي حول أجرأة القرار السياسي ووضعه موضع التنفيذ.

1-2 - المرجعيات:

يستمد تدريس اللغة الأمازيغية مشروعيتها من مرجعيات سياسية وفكرية وحقوقية حديثة، تتمثل المرجعية السياسية في خطاب العرش 30 يوليوز 2001، والذي اعتبر اللغة الأمازيغية مكونا أساسيا لثقافة وطنية متعددة تقتضي نهج سياسة لغوية جديدة تستوجب العناية اللائقة بها بخلق مؤسسة

الأمازيغية بصفة خاصة؟ ما الإكراهات التي يواجهها المفتش التربوي في تأطيره لذلك؟ ما الاقتراحات الكفيلة بتجاوزها؟

وعليه، فهمنا في هذا المقام هو استطلاع واقع التأطير التربوي لتدريس اللغة الأمازيغية، وكيفية تعامل المفتشين التربويين مع هذا المعطى المهني.

وبالرغم من كوننا واعين تمام الوعي بأننا أمام فعاليات كثيرة تتعامل مع/ في المدرسة في إطار هذه المادة، فمن المفيد أن نشير إلى أننا سنركز على المدرسة الابتدائية العمومية في هيكلتها الحالية، وعلى المفتش (ة) التربوي (ة) في المنطقة/ المقاطعة التربوية. وسنعالج ذلك عبر عناصر كالآتي:

في تدريس الأمازيغية:

1-1 - السياق التاريخي:

شهدت بلادنا في السنوات العشر وأكثر الأخيرة مجموعة من التحولات والوقائع الهامة جعلتها في منعطف تاريخي حاسم. تدل على ذلك القرارات التي اتخذت في عدد من المجالات، والتي تعد بحق قرارات غير مسبوقة، مما ساهم في خلق مناخ عام سمح بتعميق النقاش والتواصل. وقد أدى هذا الوعي الشمولي إلى نقل العديد من القضايا من الهامش إلى الواجهة، مما جعل كل الأطراف مقتنعة بأهمية إعادة ترتيب البيت وفتح باب «المصالحة الوطنية» على مصراعيه أمام مغرب المستقبل.

لم يكن ممكنا في سياق كهذا ألا يتم التفكير في موضوع الأمازيغية هوية وثقافة

بالحقوق السياسية والمدنية 1966، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري 1969، والإعلان العالمي لليونسكو حول التعدد الثقافي 2002، وهي المرجعيات التي نصت كلها على ضرورة حماية حقوق المجموعات في إرثها الثقافي والرمزي، وعلى النهوض بلغاتها الأصلية في التعليم والإعلام وكافة القطاعات الحيوية.

1-3- الاختيارات والتوجهات:

يمكن إجمال التوجهات والاختيارات العامة المؤطرة لعملية تدريس الأمازيغية والتي تضمنها المنهاج، في العناصر التالية:

اللغة الأمازيغية لغة وطنية لكل المغاربة بدون استثناء، وينبغي أن تدرس لجميع التلاميذ في كل مناطق المغرب دون تمييز بين الناطقين بالأمازيغية أو بالعربية، كما يجب أن تخضع لنفس معايير التقويم التي تخضع لها باقي المواد الدراسية.

ينبغي أن يكون تدريس الأمازيغية معمما على كافة أسلاك التعليم من الأولي إلى الباكلوريا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2011، وبحصة 3 ساعات أسبوعية.

ينبغي أن توحد اللغة الأمازيغية بشكل تدريجي انطلاقا من فروعها الثلاثة الكبرى، وذلك بالاعتماد على قواعد علمية تمكن من الانتقال بها من التنوع اللهجي إلى اللغة المعيار.

ينبغي أن تدرس اللغة الأمازيغية بالجامعة وفي مراكز تكوين الأساتذة.

يستوجب الأمر إدماج اللغة الأمازيغية

تعنى بجمع وتمييط الأمازيغية للتمكن من تسهيل تدريسها لكافة المواطنين باعتبارها مسؤولية وطنية وملكا لكافة المغاربة، وكذلك خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001 والذي ورد فيه أن النهوض بالأمازيغية « مسؤولية لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التكر لجذورها التاريخية»، هذا بالإضافة إلى الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والذي يقضي ب: «ضرورة إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي».

إن أهمية القرارات المتضمنة في هذه المرجعية السياسية، وكذا أهمية السياق الذي اتخذت فيه، إنما تبرز انطلاقا من قرارات سياسية سابقة كالقرار الذي اتخذته الملك الراحل الحسن الثاني في خطاب 20 غشت 1994 والقاضي بتدريس الأمازيغية على الأقل في التعليم الابتدائي، وكذا ما تضمنه الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

أما المرجعية الفكرية لتدريس الأمازيغية فتتمثل في أدبيات ومواقف ونظريات الفاعلين الأمازيغيين من أكاديميين ومبدعين ونشطاء جمعويين، وقد عملت هذه الفئة على إرساء التوجهات التي ستتلور في المرجعية السياسية أعلاه.

أما المرجعية الحقوقية فتتمثل في ما راكمه المنتظم الدولي من إعلانات ومواثيق وعهود داخل منظومة حقوق الإنسان الكونية، ونذكر من هذه المرجعيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، والعهد الدولي المتعلق

التواصل اليومي والإبداع الثقافي، مع مراعاة تحولات وحاجات المجتمع المغربي الحديث في جميع الميادين والحفاظ على الحمولة الثقافية والحضارية للغة الأمازيغية؛

تعميم تدريس اللغة الأمازيغية لجميع المتدربين في مجموع التراب الوطني وفي مختلف الأسلاك التعليمية.

تمكين المتعلمين من الإلمام بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة المغربيتين، مع التفتح على الثقافات والحضارات الأخرى والتعامل إيجابيا مع المستجدات العلمية والتكنولوجية.

1-5- الرهانات الكبرى:

أ- الرهان المعرفي:

لا يتعلق أمر إدماج اللغة الأمازيغية بمجرد تدريس لغة تواصل، بل إنه إدماج منظومة متكاملة ليست اللغة إلا أحد عناصرها. في ضوء ذلك من المنتظر أن ينتج عن إدماج اللغة الأمازيغية في التعليم - إذا ما تم بالشكل المطلوب - ما يمكن أن يسمى بثورة معرفية، وذلك عن طريق إعادة الاعتبار لكم هائل من المعارف والأخبار والشخصيات والأعلام والمصطلحات والأحداث والوقائع والآداب والفنون التي تم السكوت عنها من قبل. ولاشك أن من شأن هذه الثورة المعرفية والثقافية أن تبعث من جديد كل الرموز التي غطاها النسيان، كما ستمكن من إعادة ربط الحاضر بالماضي، وتحقق نوعا من المصالحة مع الذات سيكون لها أثر إيجابي على مستقبل بلادنا، وعلى مشاركته في الرصيد الإنساني العام.

في التعليم بحمولتها الثقافية والحضارية المتكاملة.

1-4- الغايات والمبادئ:

حددت المذكرة رقم 133 الصادرة عن وزارة التربية الوطنية في موضوع « إدماج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية » أهم الغايات والمبادئ لتدريس اللغة الأمازيغية على النحو التالي:

يرتكز منهاج تدريس اللغة الأمازيغية على الغايات والمبادئ التالية:

المساهمة في تحقيق الغايات الكبرى المحددة لنظام التربية والتكوين، وخاصة منها ما يتعلق بالتربية على قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية؛

تقوية الوعي بالذات المغربية وبمقومات الشخصية الوطنية قصد تنمية ملكات الإبداع، انطلاقا من الذات والخروج من التبعية الفكرية وترسيخ روح المواطنة المغربية؛

الانطلاق من الفلسفة التي حددتها الوزارة، والمتمثلة في اعتماد مدخل التربية على القيم وتنمية كفايات المتعلم والتربية على الاختيار، كأرضية أساسية في بناء المناهج التربوية من أجل تكوين مواطن متوازن قادر على رفع التحديات المستقبلية؛

تمكين الثقافة واللغة الأمازيغيتين من الاضطلاع بدورهما كاملا في التنمية المحلية والوطنية؛

تدريس اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة

ب - الرهان الترموي:

ثمة رهان ترموي قوي لدى كل ثقافة مبعثه ارتباط التنمية بالإنسان تحديداً. الأمر الذي يجعل أي مشروع ترموي لا يأخذ بعين الاعتبار ثقافة الإنسان في شموليتها معرضاً للفشل، حيث إن أولى خطوات إنجاح المشروع الترموي هي التاطير والتوعية والتحسيس بغرض إدماج الفرد في دينامية المشروع، وخلق الروابط الاجتماعية والشروط النفسية والذهنية لنجاحه. بهذا المعنى فإن لكل ثقافة دور ترموي حيوي لا ينكر، غير أن تفعيله يتوقف على الاختيارات السياسية المتبناة، والدور الترموي للأمازيغية اليوم دور قابل للتحقق عبر فعالية النظام التعليمي وانفتاح المؤسسة على محيطها.

ج - الرهان السياسي:

إن تدريس الأمازيغية من شأنه أن يربي المتعلمين والمتعلمات على قيم التعدد والاختلاف والتسامح، وهذا ما يساهم بشكل فعال في إشاعة ثقافة الحوار والحس الواقعي التشاركي والمنتج، ذلك أن تعريف المتعلم(ة) بواقعه الثقافي المتعدد يخلق لديه وعياً بالانتماء الهوياتي وتعدد أبعاد شخصيته الثقافية، مما يشعره بالطمأنينة الاجتماعية، والتي تنشأ أصلاً في المدرسة، حيث يشعر الطفل منذ نعومة أظفاره بمكانته الطبيعية داخل فضاء المؤسسة التي تحترم هويته وثقافته، والتي يوجد بينها وبين الأسرة والمحيط السوسيوثقافي جسور ممدودة.

في التفتيش التربوي:

2-1 - الأهداف:

إن الغاية الأساسية من الإشراف هي تحسين العملية التربوية، من خلال الإسهام في النهوض بالعملية التعليمية التعلمية بمختلف مكوناتها. ويمكن أن نستشف من هذه الغاية مجموعة من الأهداف نوردتها كآلاتي:

«تقديم العون للمدرسين في مجال الطرائق التربوية والديداكتيكية قصد استثمارها في تدريس المواد؛

تعرف حاجات المدرسين من خلال الندوات والدروس التطبيقية والزيارات الصفية؛

تنسيق البرامج التعليمية والعمل على تطوير مختلف مظاهرها العملية؛

تقويم البرامج قصد تصحيحها وتطويرها؛

تدريب المدرسين على تشخيص الصعوبات التي تواجههم أثناء التدريس؛

بناء مشروعات تربوية وديداكتيكية ومعرفية يكون عمادها البحث العلمي؛

توحيد المدرسين وجعلهم جماعة بحث لتحقيق الأهداف المرجوة؛

تقويم أداءات المدرسين؛»

احترام شخصية المدرس واحترام قدراته الخاصة ومساعدته على أن يصبح قادراً على توجيه نفسه وتحديد مشكلاته وتحليلها.

مساعدة المدرسين على تقويم أعمالهم و أعمال التلاميذ.

يسعى إذن التفتيش في أبعاده وامتداداته إلى الرفع من جودة التربية في مفهومها

ج - الإشراف البنائي :

إذ أن هناك ضرورة للارتقاء بالإشراف من مرحلة التصحيح إلى مرحلة البناء، فلا تقتصر أهمية الإشراف على تحديد الأخطاء والتنبيه إليها، بل يتم الانتقال إلى البدائل التي يمكن إحلالها محل السلوك الخاطئ. وهذا يعتمد على رؤية المشرف التربوي للأهداف التعليمية بوضوح .

د - الإشراف الإبداعي:

ويعتمد هذا النمط الإشرافي على الإيمان بإمكانات المدرسين والثقة بقدراتهم على تطوير أنفسهم، وإحداث نقلة نوعية في مجال العمل التعليمي من خلال تجريب طرائق جديدة واستنباط وسائل تعليمية مميزة واستحداث أساليب خلاقية في إدارة الفصول الدراسية، أو تنظيم مواقف التعلم أو إجراء الاختبارات وتصحيحها.

3-3 - المهام:

تعتبر المهام التي يقوم بها المفتشون أساسية لضمان حسن سير النظام التربوي اعتبارا للدور الهام لهيأة التفتيش في تأطير مؤسسات التربية والتكوين، ويمكن تصنيف هذه المهام كما يلي:

أ- **التقويم:** ويشمل التقويم الفردي لأداء الموظف التربوي وهو عمل يعكس أبعاد المراقبة والمواكبة في إطار قياس كفاءة ذلك الموظف والتزامه في مختلف مراحل حياته المهنية بالتوجيهات التربوية الرسمية. كما يشمل أيضا تقويم المؤسسات حيث تقوم هيئة التفتيش بافتحاص مؤسسات التربية والتكوين مركزيا وجوهيا وإقليميا ومحليا.

الشامل بتحقيق التوجيه الملائم والتكوين الجيد والنافع للتلميذ(ة)، عن طريق ضمان التنظيم المحكم والتدبير الجيد لمؤسسات التربية والتكوين، وبنياتها ووسائلها.

2-2 - الأنماط:

أنواع عدة نذكر من بينها:

أ- الإشراف الوقائي:

لما كان أغلب المشرفين التربويين قد خدموا كمدرسين قبل انتقالهم إلى ممارسة المهمات الإشرافية، فإنهم يستطيعون تقدير الصعوبات والمشكلات التي يمكن أن يواجهها الأساتذة بحكم خبرتهم بالموقف التعليمي. ولذلك فإنهم يضعون بحساباتهم عند إعداد الخطط الإشرافية حاجات المدرسين الجدد إلى من يساعدهم على وضع الاستراتيجيات المناسبة لتحاشي الوقوع في الأخطاء ومجابهة المتاعب.

ب- الإشراف التصحيحي:

يلاحظ المشرف التربوي لدى زيارته الميدانية للأساتذة في مدارسهم بعض الأخطاء في إعداد الخطط اليومية أو الفصلية، أو بعض العيوب في الطرق التي ينتهجها بعضهم، أو ضعف في إدارة الفصل، أو في الوسائط الديدانكتيكية المستخدمة .

ويمقدور المشرف أن يساعدهم في تصحيح مثل هذه الأخطاء بالتحاور معهم، وتعريفهم بالبدائل التي يمكن أن تكون أكثر مناسبة للمادة الدراسية أو للمرحلة التعليمية.

ب- التأطير: حيث يقوم المفتش التربوي هنا بتأطير المدرسين الذين تواجههم صعوبات وخاصة المبتدئين منهم، وذلك عندما يتعلق الأمر بإرساء إصلاح جديد. كما ينبغي أن ينشط ندوات تربوية ولقاءات ودروس تدريبية وورشات تربوية مع المعنيين لتطوير كفاياتهم وتأهيلهم للقيام بمهامهم على أحسن وجه، وضمان انخراطهم في الإصلاح الجديد.

ج- التكوين: يساهم المفتش التربوي في تخطيط وتنظيم وتنفيذ وتأطير وتتبع وتقييم التكوين الأساس والمستمر للموظفين التربويين ومواكبتهم في حياتهم المهنية.

د- تقديم الخبرة: نظرا للخبرة التي راكمها المفتش التربوي يمكن اللجوء إلى خدماته من طرف المديريات المركزية أو الأكاديميات أو النيابات للعمل على ملفات معينة. كما أن هذه الخبرة تسمح له بتأطير بحوث تربوية أو القيام بها.

التأطير التربوي مهمة أساسية من مهام المفتش التربوي :

المفتش التربوي هو الحلقة الوسطى بين المنهاج النظري والتصريف اليومي للتعليمات، ذلك أنه « أحد الدعامات الأساسية لعملية إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية المغربية. إنه المؤطر والموجه والباحث في أسباب العراقيل والموجد للعديد من الحلول. إن نظرة المفتش المؤسسة على التباعد عن اليومي والقادرة على الانخراط فيه تشكل أحد الجوانب التي لا غنى عنها لإنجاح قيام درس للغة الأمازيغية معاصر وقابل للتجديد والتطوير».

تأسيسا على ذلك، وبالرجوع إلى النصوص المنظمة لعمل المفتش التربوي للتعليم الابتدائي، يمكن استخلاص مجموعة من الاختصاصات. جاء في مرسوم النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية ما يلي: «يقوم المفتشون التربويون للتعليم الابتدائي بالتأطير والإشراف والمراقبة التربوية لأساتذة التعليم الابتدائي بمؤسسات التعليم العمومي، وللمكلفين بمهام التدريس والإدارة بمؤسسات التعليم الأولي والابتدائي الخصوصية. كما يساهمون في البحث التربوي مع الهيئات المختصة وفي إعداد البرامج والمناهج»

هذا، ولكي تتضح الرؤية أكثر نعرض على منطوق على المذكرة الوزارية رقم 114 حول «تنظيم التفتيش التربوي للتعليم الابتدائي» وما تحدده من مهام للمفتش التربوي على المستوى الإقليمي وفق ما يلي:

«1- التأطير التربوي:

تأطير الأساتذة العاملين بالتعليم الابتدائي العمومي والخصوصي، والمربيين والمربين العاملين بالتعليم الأولي؛

المساهمة في تأطير المكلفين بمهام الإدارة التربوية وفي الإشراف على بحوث الجدد منهم؛

المساهمة في تأطير الطلبة المفتشين المتدربين ميدانيا؛

المساهمة في تأطير الطلبة الأساتذة بمراكز التكوين؛

تأطير منشطات ومنشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية؛

المساهمة في تأطير أطر الدعم التربوي

المكلفين بمراكز التوثيق والمكتبات المدرسية الابتدائية.

4 - تسيق الوحدات الدراسية:

يقوم المفتشون(ات) المكلفون(ات) بمهام تسيق الوحدات الدراسية، بالإضافة إلى المهام المسندة إليهم(هن)، بما يلي:
توحيد أساليب العمل على مستوى تخطيط عملية تدريس الوحدات الدراسية؛ استثمار التقارير المنجزة حول كل وحدة دراسية على المستوى الإقليمي؛

اقتراح برامج للتكوين في مجال الوحدات استنادا إلى ما تم استثماره من تقارير واستطلاعات حاجات الأساتذة في التكوين؛ المشاركة في إعداد الامتحانات التربوية والمهنية وتتبع تنفيذها وتقييمها.»

وجدير بالذكر أننا سنعتمد هنا مهام التأطير التربوي في علاقتها بباقي المهام، وبالتالي سيتسع هذا المفهوم أكثر ليشمل عناصر من المهام الأخرى المذكورة أعلاه كالتنسيق التربوي والمراقبة والتتبع والتقييم. ومن هنا يمكن إجمال أشكال التأطير التربوي المطلوب من المفتش التربوي تنفيذها بخصوص تدريس الأمازيغية في الأمور التالية:

الحرص على تطبيق الاختيارات والتوجهات الوزارية الناظمة لتدريس اللغة الأمازيغية؛

تتبع الإطار التنظيمي واحترام مكونات المنهاج وأنشطة تدريس الأمازيغية؛ العمل على تكثيف أنشطة التأطير البيداغوجي لأساتذة التعليم الابتدائي مدرسي الأمازيغية (دروس تطبيقية، ندوات

المكلفين بمراكز التوثيق والمكتبات المدرسية الابتدائية.

2 - المراقبة والتتبع والتقييم:

يقوم مفتشو ومفتشات التعليم الابتدائي بتتبع ومراقبة وتقييم:

عمل الأساتذة العاملين بالتعليم الابتدائي العمومي والخصوصي والمربيات والمربين العاملين بالتعليم الأولي؛ عمل أطر الدعم التربوي المكلفين بمراكز التوثيق والمكتبات المدرسية الابتدائية؛

عمل منشطات ومنشطي التربية غير النظامية؛

تنفيذ البرامج والمناهج الدراسية واستعمال الكتب المدرسية؛

تنفيذ المشاريع التربوية للمؤسسات التعليمية الابتدائية؛

جداول الحصص الخاصة بالأساتذة وفق التوجيهات الرسمية في الموضوع؛

عمليات الدخول المدرسي، وسير إيقاعات التعلم.

3 - التنشيط التربوي:

تقوم هيئة التفتيش بالتعليم الابتدائي بتنشيط:

الدروس التطبيقية والندوات التربوية الهادفة إلى الرفع من أداء الأساتذة وتحسين مردوديتهم؛

البحوث الميدانية والأنشطة التربوية والاجتماعية والفنية الهادفة إلى ربط التعليم والتربية ببيئة التلميذات والتلاميذ وحفزهم على الانخراط في الحياة المدرسية؛

البرامج المحلية الموجهة في إطار الدعم

الخاصة بكل فئة - بطبيعة الحال بعد تجربتها
-، وبعد استرجاعها بنسبة 100%، ومعالجة
معطياتها إحصائياً وتقريرها، خلصنا إلى
الاستنتاجات الواردة بعده.

4-2 - استنتاجات وإجابات:

هناك هوة عميقة جدا بين القول والفعال،
بين الخطاب المتضمن في المذكرات الوزارية
لما ينبغي أن يكون عليه تدريس وتأطير اللغة
الأمازيغية، وبين ما هو كائن في الممارسة
التدريسية اليومية و التأطيرية؛

هناك اختلالات مهولة في الممارسة
المرتبطة بتدريس و تأطير اللغة الأمازيغية،
وتهم كل المستويات (النيابة، هيئة التفيتش،
والمدراس الابتدائية)؛

لاتحظى اللغة الأمازيغية بما تحظى به
سائر المواد؛

نادرا ما يحترم الغلاف الزمني
المخصص للغة الأمازيغية نتيجة الأسباب
المذكورة سلفا، ذلك أن النقص الناتج عن
التكوين يقزم من حجم مكونات المادة، حيث
يتم الاقتصار على تدريس مكونات وأنشطة
بعضها (آليات الكتابة بتيفيناغ على الخصوص
وجزء من التعبير الشفهي فقط) دون باقي
الأنشطة المكونة للدرس الأمازيغي؛

هناك من المدرسين والمدرسات من
لا يدرس الأمازيغية إطلاقا رغم ثبوتها في
جداول الحصص الخاصة بهم، وهناك من
يدرس مواد أخرى في الحصص المخصصة
للأمازيغية

مدة الدورات التكوينية - إن وجدت أصلا
- غير كافية لاكتساب الكفايات الأساسية

ولقاءات تربوية، ورشات تربوية، زيارات
صفية)؛

علاوة على إرسال تقارير للوزارة
تتضمن كل ما من شأنه أن يساعد على تجاوز
الإكراهات المحتملة وعلى الارتقاء بتدريس
اللغة الأمازيغية.

في سؤال التأطير التربوي لتدريس اللغة الأمازيغية:

4-1 - أسئلة لا بد منها:

استنادا إلى ما تقدم، ولمحورية المفتش
بهذا الخصوص، انطلقنا في هذا المقام /
البحث من السؤال التالي: كيف هو واقع
التأطير التربوي لتدريس اللغة الأمازيغية
بالتعليم الابتدائي؟ وكيف يتعامل المفتشون
التربويون لهذا السلك مع هذا المعطى في
حياتهم المهنية؟

تفرعت عنه الأسئلة التالية:

ما أدوار المفتش التربوي في تأطير وتتبع
اللغة الأمازيغية؟

ما أشكال التأطير التربوي للغة الأمازيغية
بالتعليم الابتدائي؟

ما الإكراهات التي يواجهها المفتش
التربوي في تأطيره لتدريس اللغة الأمازيغية؟
ما الإجراءات المساعدة على تجاوز تلك
الإكراهات؟

وقد تكون مجتمعه - في نيابة إقليم إفران
- من 409 أستاذ وأستاذة يدرسون اللغة
الأمازيغية و04 مفتشين يؤطرونها، وتشكلت
عينته من 82 أستاذا، في فئتها الأولى،
و04 مفتشين مكلفين بتأطير تدريس اللغة
الأمازيغية فئة ثانية. وبعد توزيع الاستثمارات

Sciences de l'éducation

Revue Marocaine Spécialisée

Numéro 57 - Octobre 2013 - Prix 28 DH



مفتوح على التباين والاختلاف والنسبية. ورغم استحضارنا لإكراهات الواقع والصعوبات التي تقف دون ممارسة تأطيرية تربوية لتدريس اللغة الأمازيغية في المستوى المطلوب، فقد تبين لنا أن خطاب تدريس اللغة الأمازيغية وتأطيرها التربوي لم يرق إلى مستوى الانتظارات والتطلعات - مع نسبة ذلك في الزمان والمكان- ، وكأن الفاعلين التربويين قبلوا بتدريسها بكثير من الغموض، والاندفاع، والارتجال، والتجزئ، دون التسلح بأدنى ميكانيزمات التجديد والتطوير من أجل بناء المستقبل.

«أخيرا، إن تدريس الأمازيغية قرار تم ربطه منذ البداية بالمشروع الحداثي الديمقراطي الشامل، ومن تم فمستقبل المغرب رهين بنجاح أبنائه في وضع الأسس الفكرية والثقافية لهذا المشروع».

(4) مرسوم رقم 2.02.85 (10 فبراير 2003) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية صادر بالجريدة الرسمية عدد: 5082 بتاريخ 13 فبراير 2003.

(5) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، مذكرة رقم 114 حول «تنظيم التفتيش للتعليم الابتدائي» صادرة بتاريخ 06 شعبان 1425 الموافق 21 شتنبر 2004.

(6) عصيد أحمد، «سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب» منشورات المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الدار البيضاء، 2009، ص.100.

توفير العدة البيداغوجية والشروط التربوية الكفيلة بإنجاح الدرس الأمازيغي بالمؤسسات التي تدرّس بها الأمازيغية؛ اعتماد تجربة التخصص سواء لدى الأساتذة (ات) أو المفتشين (ات)؛ انخراط الجميع كل في نطاق اختصاصه من أجل الارتقاء بهذا المشروع الوطني إلى الأفضل، في إطار مدرسة للجميع.

خاتمة :

كان انشغالنا هو استقصاء واقع التأطير التربوي لتدريس اللغة الأمازيغية، ولم يكن هذا الأمر هينا وسهلا وواضحا، لأن الاشتغال بقضايا ومكونات المسألة التربوية في مجتمعنا محفوف بمخاطر التوجهات والمسار والمقاصد، وبالتالي صعوبة قراءة النتائج وتأويلها ضمن سياق متمايز محدد في الزمان والمكان، سياق

الهوامش:

(1) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، المذكرة رقم 133 في شأن إدماج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية (12 أكتوبر 2007)، الدليل المنظم لتدريس الأمازيغية، سبتمبر 2007، ص. 2-3.

(2) مكسي محمد، «كفايات التفتيش التربوي من التدبير الإداري إلى تدبير التطوير والإبداع» منشورات صدى التضامن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص.15.

(3) بودريس بلعيد، «تدريس الأمازيغية: الديداكتيك و القيم»، ضمن مجلة مبادرات تربوية. 2007، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين - جهة سوس ماسة درعة، أكادير، ص.ص. 81-72.

نعتمد للأستاذين العجليلين ابراهيم العيسن ومصطفى الحسناوي
عن الخطأ غير المتعمد الذي لحق مقالهما في العدد السابق .